

## التقرير المرحلي العشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

### أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٨٦٥ (٢٠٠٩)، ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن الفرنسية لغاية ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وطلب إلي أن أقدم تقريرا عن الحالة في كوت ديفوار وعن التقدم المحرز صوب الوفاء بالنقاط المرجعية بشأن احتمال تخفيض قوام قوات عملية الأمم المتحدة على مراحل. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية التي استجرت حتى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ منذ تقديم تقريري التاسع عشر عن عملية الأمم المتحدة المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (S/2009/21). ويتضمن المرفق الأول من هذا التقرير عرضا للنقاط المرجعية ومؤشرات التقدم.

### ثانيا - الحالة الأمنية

٢ - ظلت الحالة الأمنية العامة في كوت ديفوار مستقرة، وكان تنقل السكان والسلع والخدمات يتم بحرية تخلو إلى حد كبير من المعوقات في جميع أنحاء البلد. بيد أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت وقوع عدة حوادث سلطت الضوء على استمرار هشاشة الحالة الأمنية في البلد. فكثيرا ما تكدر النظام العام من جراء الاشتباكات العنيفة التي دارت بين أعضاء اتحاد الطلاب والتلاميذ في كوت ديفوار وجماعات طلابية منافسة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، نظمت جماعة الوطنيين الشباب مظاهرات ضد نظام الجزاءات المفروض على زعيمها، تشارلز بلي غودي. غير أن الحالة ظلت تتسم بطابع سلمي، بما في ذلك في أعقاب دعوات جماعة الوطنيين الشباب في سان بيدرو إلى انسحاب عملية الأمم المتحدة من البلدة. وفي هذه الأثناء، عمد الموظفون المكلفون بتحديد الهوية، الذين كانوا مضربين عن العمل في عدة مناطق، إلى الاستيلاء على مواد لتسجيل الناهجين ذات طابع حساس، بما في ذلك

البيانات التي جمعت خلال عمليات تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم. واستولت مجموعة من المتظاهرين على معدات لتحديد الهوية كانت على متن مركبة تابعة لعملية الأمم المتحدة في دويكوي.

٣ - ومن الأمور التي يحتمل أن تؤثر سلباً في عملية السلام، ما لم تعالج بعناية وعلى وجه الاستعجال، استمرار وجود الميليشيات المسلحة، وعدم اكتمال نزع سلاح مقاتلي "القوى الجديدة" السابقين، وانتشار الأسلحة الصغيرة، والصعوبات التي تواجه الجهود المبذولة للمضي قدماً في عملية إعادة توحيد قوات الأمن وإعادة بسط سلطة الدولة بفعالية في جميع أنحاء البلد.

٤ - وتقوضت فعالية أداء إدارة الدولة وتقديم الخدمات الأساسية من جراء الإضرابات التي سادت في العديد من فروع الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم والإدارة المدنية والخدمات الصحية. وفي ٢٣ آذار/مارس، أدلى زعيم حزب "حركة قوات المستقبل" المعارض إينوسونت أناكي كويينا، ببيان عام حث فيه على الإطاحة بالرئيس لوران غباغبو، فعمدت أجهزة الأمن إثر ذلك إلى احتجازه واستجوابه لفترة وجيزة.

### ثالثاً - حالة تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي

٥ - في العامين اللذين انقضيا على توقيع اتفاق واغادوغو في آذار/مارس ٢٠٠٧، تم إحراز تقدم كبير صوب استعادة الأوضاع الطبيعية في كوت ديفوار. وتشمل الإنجازات الرئيسية انتهاء الأعمال العدائية بين "القوى الجديدة" وقوات الدفاع والأمن الوطنية؛ وإزالة منطقة الثقة التي قسمت البلد عملياً في السابق؛ واستعادة حرية تنقل الأشخاص والسلع في جميع أنحاء البلد؛ واستمرار عملية تحديد هوية السكان وتسجيل الناخبين بنجاح ومصداقية؛ والتحسين العام في حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد؛ وتواصل الحوار بين الزعماء السياسيين الرئيسيين؛ وعودة موظفي الدولة الذين شردهم النزاع إلى الشمال تدريجياً؛ وانتعاش الاقتصاد بشكل مشجع؛ والاستعدادات التقنية لإجراء الانتخابات.

٦ - وتمر كوت ديفوار الآن بمرحلة أصبحت تتطلب إنجاز عمليتين حاسمتين فقط لاستعادة الأوضاع الطبيعية، وهما إعادة التوحيد وإجراء الانتخابات. وعلى النحو المذكور في تقريرنا السابق، يبين الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو، الموقع في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، سبل المضي قدماً لاستكمال عملية إعادة التوحيد وإجراء الانتخابات. وحدد الاتفاق طرائق العمل وقدم جدولاً زمنياً لإنجاز المهام الرئيسية التالية: (أ) نزع سلاح مقاتلي "القوى الجديدة" السابقين وتفكيك الميليشيات قبل الانتخابات

بشهرين؛ (ب) وإعادة توحيد قوات الدفاع والأمن الإيفوارية؛ (ج) وإعادة بسط إدارة الدولة بشكل فعال في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك السلطات المحلية، وهيئة القضاء، وإدارة المالية والجمارك. وبذلك يكون الاتفاق التكميلي الرابع قد عكس مسار الترتيب السابق المحدد في الاتفاق التكميلي الثالث، الذي كان ينص على إجراء الانتخابات قبل إنحاز عمليات إعادة التوحيد.

## ألف - إعادة التوحيد

٧ - لم يتمكن الطرفان من الوفاء بالمواعيد النهائية المحددة لإنجاز العمليات المنصوص عليها في الاتفاق التكميلي الرابع، وأحرزا تقدما محدودا للغاية صوب تنفيذها. وما فتئ ممثلي الخاص يحث القادة الإيفواريين الرئيسيين بنشاط على تبادل وجهات النظر بشأن سبل دفع عجلة عملية السلام. وأجرى أيضا مشاورات مع الميسر، السيد بليز كامباوري، رئيس بوركينا فاسو، الذي أعاد تأكيد التزامه بالمساعدة في تعجيل عملية السلام بهدف إجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٩. وتتواصل أيضا المناقشات بين الطرفين بشأن سبل التغلب على الخلافات التي تعرقل إحراز التقدم. وعقدت قيادة "القوى الجديدة" حلقة دراسية في كانون الثاني/يناير لمناقشة تنفيذ الاتفاق التكميلي الرابع. وقام رئيس الوزراء غيوم سورو بدوره بزيارات لإذكاء الوعي في المناطق التي تسيطر عليها "القوى الجديدة" في شباط/فبراير.

٨ - وتأجل عقد اجتماع الإطار الاستشاري الدائم لغاية نيسان/أبريل، بعد أن كان من المقرر عقده في ١١ آذار/مارس. بيد أنه في ١٦ آذار/مارس، اجتمع الميسر، السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، مع الرئيس لوران غباغبو ورئيس الوزراء سورو لمناقشة سبل تسوية القضايا التي تعوق التقدم في تنفيذ الاتفاق التكميلي الرابع. وعقد الرئيس غباغبو بعدئذ سلسلة من الاجتماعات في ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس مع ضباط رفيعي المستوى ينتسبون إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية و "القوى الجديدة"، بغية مناقشة سبل الخروج من الطريق المسدود نحو إعادة توحيد البلد، بما في ذلك إعادة توحيد قوات الدفاع والأمن وإعادة نشرها، ونقل السلطة من قادة مناطق "القوى الجديدة" إلى السلطات المحلية، وكذلك إعادة نشر الإدارة، بما يشمل القضاة والجمارك والمؤسسات المالية. وقام مركز القيادة المتكاملة بإنشاء فريق عامل مشترك لاستعراض مجموعة من المقترحات بشأن طرائق إعادة التوحيد.

٩ - وأحرز تقدم متفاوت في الجهود المبذولة لإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد، بما في ذلك الإدارة المالية والجمارك والإدارة القضائية. وفي ٤ آذار/مارس، افتتح رئيس الوزراء سورو "مكتبا متعدد الخدمات" في بواكي، يجمع بين الخدمات الجمركية والضريبية وخدمات التسجيل. بيد أن الاحتفال بنقل السلطة من قادة مناطق "القوى الجديدة" إلى

السلطات المحلية، الذي كان من المتوقع أن يجري في اليوم نفسه، تأجل بسبب الخلافات بين الطرفين بشأن طرائق التنفيذ. لذلك لا يزال قادة مناطق "القوى الجديدة" يسيطرون فعليا على الإدارة المحلية.

١٠ - وفي غضون ذلك، تم تعيين جميع القضاة والمدعين العامين تقريبا وجرى نشرهم إلى الشمال، عدا ستة مناصب رئيسية لم يصدر بشأنها بعد مرسوم رئاسي رغم الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء. ولم تكتمل بعد إعادة نشر كتبة المحاكم وموظفي السجون، رغم أن قرابة ١٠٠ من موظفي السجون قد جرى تدريبهم وصاروا جاهزين لإعادة النشر. وثمة عوامل أخرى لا تزال تعيق فعالية عمل الجهاز القضائي في الشمال، منها عدم كفاية وجود قوات الشرطة والدرك، ورداءة تجهيز مباني المحاكم أو تأمينها، والحاجة إلى إصلاح مباني المحاكم. وتم إصلاح أحد عشر مرفقا للاحتجاز في الشمال، وسلمت إلى السلطات الإيفوارية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. بيد أن ظروف الاحتجاز، بما في ذلك نقص الغذاء والدواء والاكتظاظ المفرط، ظل مثار قلق شديد في جميع أنحاء كوت ديفوار. وما زالت السلامة العامة تتأثر سلبا من جراء تواتر أحداث الهروب من السجن، كما يتضح من فرار ٩٨ سجيناً من سجن أبينغورو في ٢٢ شباط/فبراير.

١١ - ولم يحرز أي تقدم رئاسي آخر في مجال نزع سلاح مقاتلي "القوى الجديدة" فيما عدا عمليات إعادة تجميع المقاتلين التي ورد وصفها في تقرير الأخير. ولم يعتمد بعد مرسوم رئاسي لتطبيق أحكام الاتفاق التكميلي الرابع المتعلق بمستقبل جنود "القوى الجديدة" في صفوف الجيش الوطني. غير أنه تم إحراز قدر من التقدم في مجال إعادة إدماج المقاتلين المسجلين بالفعل. وبدأ برنامج الخدمة المدنية الوطنية تشغيل برنامج التدريبي الموجه للشباب المعرضين للخطر وللميليشيات السابقة في غرب البلد. وبدأ في الأجزاء الغربية والشرقية والجنوبية من البلد تنفيذ عمليات توصيف الميليشيات الموالية للحكومة وتفكيكها، التي يجريها مركز القيادة المتكاملة والبرنامج الوطني لإعادة الإدماج والتأهيل المجتمعي. ويجري نزع سلاح عناصر الميليشيات في هذه المرحلة على أساس طوعي، بيد أنه رغم استمرار بذل جهود التوعية للتشجيع على تسليم الأسلحة والذخيرة وغيرها من المواد العسكرية، لم يجر تسليم أي منها تقريبا.

١٢ - وما زالت المؤسسات الوطنية المنشأة لتنفيذ عملية نزع سلاح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين والميليشيات السابقة تعاني من قيود مالية وقيود على القدرة العملية، مما أعاق سير أنشطتها. وإضافة إلى ذلك، ما زال الطرفان لم يصدقا بعد رسميا على نتائج عمليات تحديد الهوية نظرا لاستمرار الخلافات بشأن عدد المقاتلين السابقين والميليشيات السابقة في البلد.

ولا يزال الغموض يكتنف مسألة توافر الأموال وطرائق دفع مجموعة حوافز التسريح البالغة ١٠٠٠ دولار للعناصر المستحقة المنتسبة إلى "القوى الجديدة" والميليشيات. وفي غضون ذلك، واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتمادا على موارد من صندوق بناء السلام، دعمها لعملية إعادة الإدماج من خلال تنفيذ ٣٣٥ مشروعا صغيرا استفاد منها ما مجموعه ١٨٠ ١ من المقاتلين السابقين والنساء والشباب المعرضين للخطر.

## باء - الانتخابات

١٣ - تم حتى ٣١ آذار/مارس، تحديد هوية ما مجموعه ٥,٩ ملايين إيفواري وتسجيلهم كناخبين في مراكز التسجيل المفتوحة وعددها ٧٣٠ ١٠ مركزا من أصل ١٣٣ ١١ مركزا مقررا في عموم البلد. وما فتئت عمليات تحديد الناخبين وتسجيلهم، بما في ذلك الإيفواريون المقيمون في الخارج، تعترضها عقبات لوجستية ومالية وإجرائية كبيرة. وتلك العملية التي بدأت في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ كان مقررا لها أن تنتهي في ٣١ آذار/مارس بعد تمديدتها عدة مرات، لكنها تطلبت تمديدا لفترة أطول لإتاحة الفرصة أمام إجراء عمليات تصحيحية لضم مناطق غير مشمولة بما فيه الكفاية وتسجيل المتضررين من عملية إعادة إنشاء السجلات المدنية المفقودة أو المثلثة. وانطلقت المرحلة الإدارية من عملية إعادة إنشاء السجلات المدنية المفقودة أو المثلثة في ٢٧ كانون الثاني/يناير، وبنهاية آذار/مارس، أصبحت اللجان الـ ٢٥٥ جميعها، ما عدا واحدة، جاهزة للعمل في كافة أنحاء البلد. وتمت الموافقة إلى حد الآن على ٤١ ٠٠٠ التماس من أصل ١٠٥ ٠٠٠ التماس وارد، فيما رفض ما يناهز ٥ ٠٠٠ التماس. وستخضع الطلبات التي وافقت عليها اللجان الإدارية للاستعراض من جانب لجان قضائية بعد انتهاء المرحلة الإدارية.

١٤ - وفي ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٩، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة تأجيل تسجيل الإيفواريين المقيمين بالخارج إلى أجل غير مسمى بسبب قيود مالية واجهتها شركة ساجيم، وهي شركة فرنسية خاصة ومتعهدة خدمات تقنية. وبيّنت اللجنة، علاوة على ذلك، أن العمليات التصحيحية لتحديد هوية الناخبين في شتى أنحاء البلد، التي كانت مقررة مبدئيا في مطلع نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ستبدأ في منتصف نيسان/أبريل. وأشارت اللجنة أيضا إلى أنها وضعت أثناء اجتماعها المعقود في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، مشروع جدول زمني للانتخابات. ومع ذلك، فإن هذا الجدول الزمني يتوقف على العديد من الشروط المسبقة التي لا تقع ضمن اختصاص اللجنة، حسبما قال رئيسها، بما في ذلك ضرورة سد ثغرة التمويل في ميزانيتها لإجراء الانتخابات وتحديد الآجال الزمنية لاستكمال إعادة إنشاء السجلات

المفقودة والمتلفة، ودخول المحاكم الابتدائية طور التشغيل الفعلي في المناطق التي تسيطر عليها "القوى الجديدة" من أجل تسوية المنازعات القانونية.

١٥ - وعلى نحو ما ورد في تقريرى السابق، وأكدته ممثلى الخاص، ينبغي أن يتألف هذا الجدول الزمني الانتخابي من خمس مراحل رئيسية هي: (أ) نشر قائمة الناخبين المؤقتة في نهاية عمليات تسجيل الناخبين؛ و (ب) نشر القائمة النهائية للناخبين بعد الانتهاء من عملية الطعون الانتخابية؛ و (ج) إصدار بطاقات الهوية و بطاقات الناخبين؛ و (د) توزيع بطاقات الهوية و بطاقات الناخبين؛ و (هـ) تحديد فترة الحملة الانتخابية. وخلال الاجتماع الأخير للإطار الاستشاري الدائم المنشأ بموجب اتفاق واغادوغو الذي عقد في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، طُلب إلى رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة أن يُعد ويعلن بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ جدولاً زمنياً جديداً لاستكمال عملية تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم، فضلاً عن تحديد موعد جديد للانتخابات. وخلال الاجتماع السادس للجنة التقييم والرصد المعقود في واغادوغو في ١٦ شباط/فبراير، وبدعم كامل من ممثلى الخاص، حث المشاركون اللجنة على إعلان جدول زمني واقعي للانتخابات في عام ٢٠٠٩. بيد أنه لم يحرز أي تقدم في هذا الصدد، والسبب في ذلك بوجه خاص هو أن اجتماع المتابعة للإطار الاستشاري الدائم الذي كان من المقرر أصلاً أن يعقد في كانون الثاني/يناير لمناقشة هذا الجدول الزمني الجديد قد تأجل مرتين. ويتوقع الآن أن يعقد في نيسان/أبريل.

١٦ - وبناء على طلب من اللجنة الانتخابية المستقلة وغيرها من متعهدي الخدمات التقنية، وسعيًا إلى المساعدة على مواجهة التحديات اللوجستية العديدة، استمرت عملية الأمم المتحدة في توفير قدرات كبيرة في مجال النقل الجوي وكذا النقل البحري والبري لموظفي تحديد الهوية ومعداتها في إطار "عملية النقل". ومع ذلك، فقد بدأت عمليات تحديد الهوية وتسجيل الناخبين تواجه، في منتصف آذار/مارس، انتكاسات خطيرة عندما أُضرب موظفو شركة ساجيم عن العمل احتجاجاً على التأخر في دفع مستحقاتهم، وهو وضع ناجم عن تأخر الحكومة الإيفوارية في دفع حوالي ٧٠ مليون دولار إلى الشركة. وعلاوة على ذلك، فقد تسببت أيضاً حالات التأخر في معاودة النشر الفعلي للهيئة القضائية في المناطق التي تسيطر عليها "القوى الجديدة" في عجز أعداد كبيرة من طالبي التسجيل عن الحصول على وثائق التسجيل.

١٧ - وفي غضون ذلك، دخلت الخلية الدولية لتنسيق المراقبة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والمنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٦٥ (٢٠٠٧) طور التشغيل الكامل. وإلى حد الآن، لم يقيم سوى مركز كارتر بنشر موظفين لمراقبة عمليتي تحديد الهوية وتسجيل

الناخبين. وفي شباط/فبراير، أوفد الاتحاد الأوروبي بعثة تقييم تحضيراً لإمكانية نشر بعثة مراقبة واسعة النطاق. ومن المتوقع أن ينشئ كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمة الدولية للفرانكفونية بعثات مراقبة دولية للانتخابات.

## رابعاً - الدعم المالي لتنفيذ اتفاق واغادوغو

١٨ - تواصلت جهود تعبئة الأموال لدعم تنفيذ اتفاق واغادوغو. كما أن صندوق التمويل المشتركين اللذين أنشأهما ويديرهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم العملية الانتخابية وأنشطة توطيد السلام بعد الأزمة، يعملان حالياً بشكل كامل ولا يزالان يتلقيان التمويل الخارجي من قاعدة متزايدة التنوع من المانحين. وتمكن البرنامج الإنمائي حتى تاريخه من تعبئة ما يزيد على ٩٥ مليون دولار لصالح الصندوقين من حكومات كل من ألمانيا وبلجيكا والدانمرك والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج واليابان، فضلاً عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي. وتم حتى الآن صرف ما يناهز ١١ مليون دولار من أصل ٧٣ مليون دولار مرصودة لصندوق الانتخابات. وفي غضون ذلك، تم بالفعل صرف ٢٢ مليون دولار من الأموال التي جمعت للصندوق المشترك المخصص لدعم برنامج الحكومة للخروج من الأزمة، وذلك لدعم برامج مختلفة تنفذ في إطار اتفاق واغادوغو، ومنها إعادة انتشار إدارات الدولة، وعودة المشردين داخلياً، فضلاً عن برامج إعادة إدماج المحاربين السابقين. وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، لم تقدم تبرعات إضافية إلى الصندوق المشترك الثاني.

## خامساً - نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

### ألف - العنصر العسكري

١٩ - في ٣١ آذار/مارس، كان قوام العنصر العسكري للعملية يتألف من ٨٠٢٤ فرداً، منهم ٧٧٤٥ جندياً و ١٨٧ مراقباً عسكرياً و ٩٢ ضابطاً أركاناً، بينهم جميعاً ١٠٢ امرأة. وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٦٥ (٢٠٠٩)، وضعت العملية خطة لإعادة تشكيل القوات اختيرت بموجبها كتيبة من بنغلاديش لإعادة إلى الوطن. وسيترتب على هذه الإعادة، المقرر لها أن تتم قبل نهاية حزيران/يونيه، انخفاض قوام قوات العملية إلى ٧٤٥٠ فرداً. وفي غضون ذلك، قررت الحكومة الفرنسية سحب سريتها الهندسية المنتشرة على نطاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قبل نهاية نيسان/أبريل. ويجري حالياً بذل جهود لتشكيل قدرات هندسية جديدة.

٢٠ - وعموجب خطة إعادة تشكيل قوة العملية، فإن احتياطيا مشكلا من كتيبة واحدة للانتشار السريع سيتخذ من ياموسوكرو مقرا له وسيتكون من مفرزة منقولة جوا للرد السريع، في حين أن العنصر الرئيسي للقوة سيبقى منتشرا في أبيدجان وفي المنطقة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليريا مناقشات، في إطار قرار مجلس الأمن ١٦٠٩ (٢٠٠٥)، بشأن ترتيبات تتعلق بالنشر المؤقت لتعزيزات عسكرية وجوية من بعثة الأمم المتحدة في ليريا في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إذا ما نشأت حاجة إلى ذلك خلال فترة الانتخابات.

٢١ - وعلى نحو ما أعلنته الحكومة الفرنسية في كانون الثاني/يناير، فإن قوة ليكورن الفرنسية، رغم الإبقاء على قدرة الرد السريع التابعة لها لدعم العملية، فإنها قد بدأت حاليا في عملية الانسحاب التي من المقرر أن تكتمل في حزيران/يونيه، حيث يتوقع أن ينخفض قوام القوة إلى ٩٠٠ فرد نزولا من مستواه السابق البالغ ١٨٠٠ فرد.

٢٢ - وفي تلك الأثناء، اكتملت، بنهاية شباط/فبراير ٢٠٠٩، إعادة انتشار قوات العملية لتقوية مواقعها في ٢٤ معسكرا. وزادت القوة من قدرتها على التحرك كي تتمكن من المساهمة على نحو أفضل في تأمين ودعم تنفيذ اتفاق واغادوغو، بما في ذلك عمليات تحديد الهوية وتسجيل الناخبين، ثم الانتخابات بعد ذلك. واستمرت القوة في تقديم الدعم لمركز القيادة المتكاملة من أجل تحسين قدراته على التخطيط لعمليات أمنية وتنفيذها، عن طريق وحداته المختلطة المكونة من قوات الدفاع والأمن الوطنية وعناصر من "القوى الجديدة". وإضافة إلى ذلك، فقد ظلت قوة العملية تسير بانتظام دوريات مترامنة ومنسقة مع بعثة الأمم المتحدة في ليريا على طول الحدود مع ليريا.

## باء - عنصر الشرطة

٢٣ - في ٣١ آذار/مارس، كان قوام شرطة العملية يبلغ ١١٢ ١ فردا مقارنة مع القوام الأقصى المأذون به البالغ ١٢٠٠ فرد، بمن فيهم ٣٦٢ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٧٥٠ فردا في ست من وحدات الشرطة المشكلة. ومن بين هذا المجموع، هناك ١٨ ضابطة. واستمر عنصر الشرطة في تقديم المساعدة إلى قوات الشرطة الإيفوارية لتنفيذ عملياتها في عموم البلد، وكذلك إسداء المشورة الاستراتيجية وتوفير الأمن بصفة عامة لعملية السلام. وقدمت العملية المساعدة في إجراء التحقيقات إلى أفراد القوات المساعدة الـ ٦٠٠ التابعين "للقوى الجديدة" الذين دربتهم العملية في عام ٢٠٠٦، وإلى وحدات الشرطة المختلطة الست المنتشرة على طول ما كان يعرف سابقا بمنطقة الثقة. وعلاوة على ذلك، تم الشروع في ما يزيد على ٣٠ مشروعا لبناء قدرات وكالات إنفاذ القانون الإيفوارية، بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة، في ميادين منها مكافحة الشغب



والتدريب في مجال الطب الشرعي. وقدم ضباط شرطة العملية الدعم أيضا إلى أنشطتها المتكاملة لرصد الحظر. وأخيرا، وفي إطار الجهود التي يبذلها عنصر شرطة العملية من أجل تعزيز وجوده في جميع أنحاء البلد، قام بافتتاح مواقع انتشار في أدزوبي وداوكرو في المنطقة الشرقية، وفي ديفو في المنطقة الغربية.

## سادسا - الحالة الإنسانية

٢٤ - مع أن ٦٧١ ٧٦ مشردا داخليا قد عادوا بصورة طوعية إلى مناطقهم الأصلية، تشكل المنازعات بشأن الأراضي وضعف التلاحم الاجتماعي بصفة عامة تهديدا لتواصل وتيرة عودة ما تبقى من المشردين داخليا في المنطقة الغربية وإعادة توطينهم. وفي نفس الوقت، يوجد عجز كبير في تمويل احتياجات إنسانية أساسية تتطلب مبلغا إجماليا قدره ٣٧ مليون دولار. وقد خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مليوني دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية الناشئة عن عودة المشردين داخليا وعن عمليات إعادة الإدماج، وللأنشطة الرامية إلى معالجة سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة الشمالية.

## سابعا - حقوق الإنسان

٢٥ - استمر التوتر الطائفي، لا سيما في الغرب، والقلق الاجتماعي في جميع أنحاء البلد. وأسفر انعدام الأمن، لا سيما في الجزئين الغربي والشمالي من البلد، وكذلك في منطقة الثقة السابقة، عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان شملت عمليات الابتزاز والهجمات المسلحة ضد المدنيين والاعتصاب والقتل. وتواصل التوتر السياسي والقلق الاجتماعي في صفوف المجموعات الاجتماعية - المهنية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وواصل موظفو إنفاذ القانون استخدام قدر مفرط من القوة ضد المدنيين. ووثقت أيضا انتهاكات لحرية الرأي والتعبير، واستمرار الظروف القاسية في السجون المكتظة. وفي المناطق التي تسيطر عليها "القوى الجديدة"، أفيد عن حوادث عديدة شملت تدمير المنازل والتوقيف التعسفي والاحتجاز غير القانوني والتعذيب والمعاملة السيئة.

٢٦ - وما يزال العنف ضد النساء والفتيات مدعاة للقلق البالغ، بما في ذلك الاعتصاب وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (ختان الإناث) والاتجار، لا سيما في الجزء الغربي من البلد وفي منطقة فافوا. وقد أفلتت غالبية مرتكبي أعمال العنف ضد النساء من العقاب في جميع أنحاء البلد بسبب الفساد وفشل النظام القضائي في معالجة هذه المسألة على النحو اللائق. ويواصل موظفو حقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقديم المساعدة لضحايا العنف من خلال توفير الاستشارة والرعاية الطبية، بالتعاون مع شركاء خارجيين.

## ثامنا - الشؤون الجنسانية

٢٧ - نفذت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أنشطة ترمي إلى تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الإيفوارية على إدماج الجوانب الجنسانية في ممارسات التوظيف ودمج الشرطيات بشكل عام في قوة الشرطة. وقدمت البعثة أيضا الدعم المالي والتقني للجمعيات النسائية التي تعالج العنف الجنسي والجنساني. وواصلت العملية جهودها لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامجها وأنشطتها، وذلك من خلال توعية الموظفين بالمسائل الجنسانية، وتدريب القائمين على تنسيق الشؤون الجنسانية، ووضع خطة عمل على نطاق البعثة لتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

## تاسعا - حماية الأطفال

٢٨ - واصلت العملية رصدتها للمسائل المتعلقة بحماية الأطفال والإبلاغ عنها، إضافة إلى دعوة أطراف النزاع إلى الاهتمام بها، وذلك عملا بالأحكام التي اعتمدها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح في كوت ديفوار. ونظرا لانتشار العنف الجنسي ضد الأطفال، دعت العملية جميع الأطراف إلى التقيد بالالتزامات الدولية الواجبة التطبيق ووضع حد للإفلات من العقاب وحماية الأطفال من العنف الجنسي. ورحبت العملية بخطة عمل عرضتها "القوى الجديدة" في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، والتزمت من خلالها بمحاربة العنف الجنسي في المناطق الواقعة تحت سيطرتها. وفي الوقت نفسه، وفي رسالة موجهة إلى ممثلي الخاص بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعربت مجموعات من المليشيات في غرب البلد عن رغبتها في المشاركة فيما يبذل من جهود لمحاربة العنف الجنسي. وتواصلت العملية توعية موظفيها بالشواغل المتعلقة بحماية الأطفال.

## عاشرا - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٢٩ - عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إدراج التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في برامجها وأنشطتها. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٩، تلقى ٢٥٦ ٢ من موظفي العملية هذا التدريب، وجرى إعداد ١٠٥ مدربين من النظراء للاضطلاع بأنشطة التوعية، وتلقى ٤٩١ من موظفي البعثة خدمات الاستشارة والفحص الطوعية. وفي إطار مشروع وقائي مشترك موجه إلى المشتغلين بالجنس، تعكف الحكومة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على وضع ترتيبات رسمية مع المنظمات غير الحكومية المحلية المتوقع اضطلاعها بتنفيذ هذا المشروع. وأخيرا، واصلت العملية تعاونها مع برنامج

الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لإدماج المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سياق عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

## حادي عشر - الانتعاش الاقتصادي

٣٠ - يتوقع أن يكون معدل النمو الاقتصادي لكوت ديفوار من عام ٢٠٠٩ بنسبة قدرها ٣,٧ في المائة. وقد أبدى اقتصاد البلد قدرا كبيرا من الصمود في مواجهة التراجع العالمي حتى اليوم، بيد أن هناك إشارات إلى تباطؤ بعض القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التعدين والصادرات غير التقليدية، أي المنتجات من غير البنّ والكاكاو. وأحرزت الحكومة تقدما في عدد من التدابير الهيكلية في مجالات المالية العامة، وفقا لما أكدته بعثة من صندوق النقد الدولي زارت البلد مؤخرا وركزت على التحضير للاستفادة من مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو. وقد خرجت تلك البعثة بتقييم إيجابي لإطار الاقتصاد الكلي والإطار الضريبي، ووفرت أساسا يمكن لمصرف التنمية الأفريقي أن يستند إليه لإقرار استراتيجية مؤقتة لكوت ديفوار، ولتنفيذ عملية تصفية للمتأخرات ودعم الميزانية.

٣١ - وفي ٢٧ و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، على التوالي، أقر مجلسا إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الاتفاقيين الموقعين بين هاتين المؤسستين والحكومة الإيفوارية، واللذين تتلقى الحكومة دعمهما فوريا للميزانية بقيمة ١٠٠ مليون دولار من الصندوق و ١٥٠ مليون دولار من البنك الدولي. كما أن الإقرار ببلوغ نقطة اتخاذ القرار في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، سيتيح للحكومة الإيفوارية الاستفادة من إلغاء ٣ بلايين دولار من دينها الأجنبي العام البالغ ١٢,٨ بليون دولار خلال الأعوام القادمة. وفي غضون ذلك، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، انتهت الحكومة الإيفوارية من صياغة ورقة استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بها التي تهدف إلى خفض معدل الفقر في البلد من ٤٨,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٥. وتغطي الاستراتيجية التي تبلغ كلفتها ٣٥,٢٩ بليون دولار مجالات إنمائية رئيسية، وتركز على التحديات الأساسية في ميادين السلام والأمن والحوكمة؛ وخلق فرص العمل والتنمية الريفية وتعزيز القطاع الخاص؛ والوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

## ثاني عشر - سلوك الموظفين والانضباط

٣٢ - أشرت في تقرير الخامس عشر (S/2008/1) والسابع عشر (S/2008/451) عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى التحقيقات التي تجريها الأمم المتحدة والبلدان

المساهمة بقوات في ادعاءات خطيرة بارتكاب عناصر من الوحدات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التي كانت ترابط سابقا في بواكي ولوغوالي لجرائم استغلال وانتهاك جنسيين. وقد انتهت هذه التحقيقات وأُطلعت البلدان المعنية المساهمة بقوات على نتائجها كي يتسنى لها النظر فيها واتخاذ الإجراءات الملائمة. وأثناء ذلك، واصلت العملية توعية موظفيها والجمهور الإيفواري بسياسي القاضية بعدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

### ثالث عشر - رصد وسائل الإعلام والشؤون الإعلامية

٣٣ - زادت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من نطاق التوعية بالدور الذي تؤديه في دعم عملية السلام، من خلال وسائل عدة من بينها إذاعة البعثة (ONUCI-FM) والإذاعات المحلية. وأقيمت محطتا إرسال جديدتان في أدزوي وديفو، في إطار انتشار البعثة في المنطقة. كذلك واصلت العملية توعية السكان بشأن عمليات تحديد هوية الناجحين وتسجيلهم، وتدريب الصحفيين المحليين في ميدان التحقيقات الصحفية والتغطية الصحفية المراعية للتراع.

### رابع عشر - سلامة وأمن الموظفين

٣٤ - على الرغم من الحالة الأمنية المستقرة عموما في كوت ديفوار، فإن الحوادث الأخيرة التي وقعت في المناطق الحضرية والريفية على السواء أشارت إلى استمرار وجود تحديات جسيمة في سبيل ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. ففي ٨ كانون الثاني/يناير، سطا لصوص مسلحون على منزل ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في غيغلو. وفي ٢٠ شباط/فبراير، استولت مجموعة من المتظاهرين على معدات للتحقق من الهوية من مركبة تابعة للعملية في دويكوي. وخلال الشهر نفسه، احتجزت السلطات الإيفوارية شاحنة تابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ياماسوكرو ثم أخلت سبيلها لاحقا. وفي ١٢ آذار/مارس، أصيب موظفون من العملية كانوا يستقلون إحدى مركباتها إلى أيديجان بجروح طفيفة عندما أطلقت عناصر مسلحة مجهولة الهوية النار عليهم أثناء محاولة سطو. وفي ٢٦ آذار/مارس، وقع موظف من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ضحية لمحاولة اختطاف سيارة في أيديجان أيضا. وخلال الفترة نفسها، نظمت مجموعات من الشباب مظاهرات ضد نظام الجزاءات المفروض على زعيم جماعة "الوطنيين الشباب"، شارل بلي غودي، أمام مواقع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في أيديجان وداخل البلد. وتواصل الإنفاذ الصارم لجميع التدابير الأمنية الواجبة التطبيق على موظفي الأمم المتحدة بهدف الحد من تعرض الموظفين لأعمال إجرامية وغيرها من المخاطر.

## خامس عشر - ملاحظات

٣٥ - رحبت في تقريرى السابق بإبرام الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الذي حدد جدولاً زمنياً للقيام، قبل الانتخابات، بإنجاز بعض العمليات الرئيسية المتعلقة بإعادة توحيد البلد، منها إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتفكيك الميليشيات وإدماج عناصر "القوى الجديدة" التي تنطبق عليها الشروط داخل قوات الدفاع والأمن الإيفوارية.

٣٦ - وأعرب عن أسفى لتوقف تنفيذ العناصر الرئيسية في الاتفاق التكميلي الرابع. فمن شأن العمليات التي نص عليها هذا الاتفاق، إذا ما نفذت بفعالية، أن تضع الأسس لسلام واستقرار دائمين في كوت ديفوار وهيئة الظروف المواتية لتنظيم انتخابات رئاسية تتسم بالمصداقية والأمان. وأشجع بقوة الموقعين على اتفاق واغادوغو، في ظل القيادة المقتردة للميسر، رئيس بوركينا فاسو، بليز كومباوري، على إظهار العزيمة والالتزام الضروريين من أجل إيجاد سبل لتجاوز العقبات الحالية التي تعترض هذه المرحلة الأخيرة من المسيرة نحو إعادة توحيد البلد.

٣٧ - وأرحب بالمبادرات التي اتخذها كل من الرئيسين كومباوري وغباغبو ورئيس الوزراء سورو في الأسابيع الأخيرة لتكثيف المشاورات مع الأطراف المعنية، وأحث جميع أصحاب المصلحة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ترتيبات، تشمل وضع جدول زمني معقول، وتتصل بتنفيذ برامج إعادة التوحيد وإعادة بسط سلطة الدولة. وينبغي التركيز بصفة خاصة على إدماج عناصر "القوى الجديدة" التي تنطبق عليها الشروط في الجيش الجديد، وإنجاز عملية تتسم بالمصداقية لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتفكيك الميليشيات، والنقل الكامل والفعلي للسلطة من قادة المناطق التابعة "للقوى الجديدة"، إلى السلطة المحلية.

٣٨ - وأشعر، في الوقت ذاته، بالتفاؤل الكبير إزاء التقدم الهام المحرز على صعيد عمليات تحديد الهوية وتسجيل الناخبين، وأحث اللجنة الانتخابية المستقلة ومتعهدي الخدمات التقنية على مواصلة التركيز على إنجاز هذه العمليات الحساسة بنجاح. فعلى الرغم من التحديات التقنية واللوجستية المضيئة، التي تم التصدي لها جزئياً بفضل الدعم الذي قدمته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والشركاء الدوليون الآخرون، فقد غطت عمليات تحديد الهوية وتسجيل الناخبين حتى اليوم ٥,٩ ملايين شخص، وهذا يمثل إنجازاً كبيراً. ومع أن هناك مراحل حاسمة لا تزال متبقية على طريق إنجاز انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية قبل نهاية عام ٢٠٠٩، بما في ذلك نشر القائمة المؤقتة والقائمة النهائية للناخبين وإصدار بطاقات الهوية

وبطاقات الناخبين وتوزيعها وتنظيم الحملة الانتخابية، فإني أرى أنه من الضروري استعادة الزخم لعملية الانتخابات بعد أن شابه الضعف بهدف التعجيل بإنجاز هذه العمليات الحاسمة التي ستفسح المجال لوضع الترتيبات التقنية الأساسية التي بدورها ستجعل بالإمكان تنظيم الانتخابات قبل نهاية هذا العام.

٣٩ - وبات مهما الآن أن تعلن اللجنة الانتخابية المستقلة، دون أي تأخير إضافي، عن جدول زمني معقول وشامل للانتخابات يشمل معالم واضحة. وأود في هذا الصدد أن أشدد على أهمية وضع جداول زمنية واضحة للمراحل الرئيسية الخمس (وهي: القائمة الانتخابية المؤقتة؛ والقائمة الانتخابية النهائية؛ وإصدار بطاقات الهوية والبطاقات الانتخابية؛ وتوزيع البطاقات، وتحضير ١١ ٠٠٠ موقع انتخابي؛ وإجراء الحملة الانتخابية الرسمية) التي حددها ممثلي الخاص، فهذه المراحل الخمس ستكون أساسية في كفالة شفافية العملية الانتخابية وكفاءتها وحسن تخطيطها. ويتعين على الأطراف الموقعة على اتفاق واغادوغو واتفاقاته التكميلية، من جهتها، الوفاء بالتزاماتها نحو حل قضايا إعادة التوحيد المتبقية نظراً لما لها من أهمية حاسمة في هبة الظروف لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والأمان والشفافية.

٤٠ - ويجب على الأطراف الإيفوارية، بمن فيهم قادة المعارضة الرئيسيون والميسر، استثمار الزخم السياسي الذي نتج عن توقيع اتفاق واغادوغو، والحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن. فقد تم تجاوز عقبات رئيسية بفضل الحوار المتواصل بين الأطراف، الذين بيدهم زمام العملية السلمية. ونتج عن ذلك استعادة حرية التنقل وتحسن الحالة الأمنية تحسناً كبيراً في جميع أرجاء كوت ديفوار، بما في ذلك إحراز تقدم ممتاز في عمليات تحديد الهوية وتسجيل الناخبين. وأنا على ثقة بأن الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو، وغيرهما من أصحاب المصلحة الرئيسيين في كوت ديفوار، سيعملون، بدعم متواصل من الميسر، على تفادي الوقوع في حالة جمود مطولة في عملية السلام مما قد يقوض الثقة ويبدد الوقت والموارد الذين استثمرهما الشعب الإيفواري في رسم خارطة للخروج من الأزمة في كوت ديفوار. فإذا ما فعلوا ذلك، فإن الإيفواريين، قادة وشعباً، سيكون بوسعهم الاعتماد على الدعم المتواصل من الأمم المتحدة، ولا سيما من ممثلي الخاص الذي سيقى بجانبهم لمساعدتهم على التغلب على التحديات التقنية واللوجستية.

٤١ - أما إذا تراجع الزخم ولم يتم التصدي للتحديات والعقبات المذكورة أعلاه خلال عام ٢٠٠٩، فسيبرز خطر استمرار الوضع الراهن بشكل غير مقبول. وفي حال عدم تمكن الأطراف من تسوية خلافاتها الراهنة واستمرار انعدام وضوح الرؤية بشأن تحديد موعد جديد للانتخابات، فإن مستقبل البلد سيتأثر سلباً وستستمر معاناة الشعب الإيفواري من غير داع. وتحتاج كوت ديفوار بصورة عاجلة إلى تنظيم انتخابات ذات مصداقية وشفافية

يمكنها أن تكمل الترتيبات الانتقالية الحالية بالنجاح وتمنح الحكومة المنتخبة الشرعية اللازمة للاستفادة من المكاسب التي تحققت إلى اليوم في عملية السلام والعمل نحو تحقيق استقرار وانتعاش للبلد طويلي الأجل بدعم متواصل من المجتمع الدولي.

٤٢ - وعلى الرغم من بطء التقدم نحو الانتخابات واختلاف وجهات نظر الأطراف بشأن كيفية تسوية القضايا المتعلقة بإعادة توحيد البلد، فإن كوت ديفوار حافظت، بشكل عام، منذ التوقيع على اتفاق واغادوغو، على نهج ثابت من التعافي من آثار النزاع. فالاقتصاد أخذ في استرداد عافيته، والحكومة باتت قادرة على الوفاء بمعظم تكاليف عملية السلام، كما تتزايد قدرة المؤسسات الوطنية على تنفيذ اتفاق واغادوغو. وفي هذا الصدد، وإذا ما تواصل تحسن الوضع الأمني في الأشهر القادمة، وإذا ما تحقق تقدم في مجالي إعادة توحيد البلد والتحضير للانتخابات، سيكون من الضروري التشاور مع الأطراف من أجل تحديد المجالات التي يتعين أن يتركز عليها الدعم الذي تقدمه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. واستناداً إلى تلك المشاورات وإلى تقييم الأمانة العامة، أنوي أن أقترح على مجلس الأمن، في تقاريري القادمة، تعديلات محتملة على دور العملية وتشكيلها.

٤٣ - وفي غضون ذلك، ستواصل البعثة دعمها للأجواء السلمية السائدة في البلد حالياً، عن طريق تواجدها الرادع، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وذلك بهدف دعم الجهود المبذولة لإنهاء الإفلات من العقاب، مع التركيز بوجه خاص على المساعدة في مكافحة العنف ضد النساء والأطفال، وأي حوادث يمكن أن تؤثر على أمن العملية الانتخابية. وأدعو الأطراف الإيفوارية إلى وضع التدابير اللازمة لبناء الثقة منعاً لوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، ولا سيما العنف الانتخابي الذي قد يقوض مصداقية ما تسفر عنه من نتائج.

٤٤ - وأود في الختام أن أتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص لكوت ديفوار، يونغ جين تشوي، وإلى جميع عناصر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من عسكريين وأفراد شرطة ومدنيين لالتزامهم المتواصل بدعم العملية السلمية. وأعرب عن امتناني أيضاً لميسر عملية السلام الإيفوارية، رئيس بور كينا فاسو، بليز كومباوري، وممثله الخاص في أبيدجان، بوربما باديني، لما يبذلانه من جهود تيسيرية دؤوبة. وأخيراً، أوجه شكري إلى جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وإلى الجماعة الاقتصادية لبلدان غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ووكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها، ومنظماتها الإنسانية، وإلى منحي المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف، فضلاً عن المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية، لمساهماتها الهامة في عودة السلام والاستقرار إلى كوت ديفوار.

## المرفق الأول

### النقاط المرجعية ومؤشرات التقدم المحرز في المجالات الرئيسية لاتفاق واغادوغو واتفاقاته التكميلية

- ١ - بتوقيع اتفاق واغادوغو في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، أمسكت الأطراف الإيفوارية بزمام عملية السلام بشكل تام. وأحرزت الأطراف الإيفوارية، بدعم من الميسر والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، تقدماً على مدى السنتين الماضيتين فيما يتعلق بالمجالات الحساسة الرئيسية المبينة في هذا التقرير.
- ٢ - وأيد مجلس الأمن في قراره ١٨٦٥ (٢٠٠٩) النقاط المرجعية الأربع المقترحة في تقرير التاسع عشر التي يُفترض أن توجه تقييم ما يحرز من تقدم في عملية السلام وترشد القرارات المتعلقة بتصفيّة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وباستراتيجية الخروج الخاصة بها وهي: (أ) تمام إنجاز نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتفكيك الميليشيات؛ (ب) إجراء الانتخابات؛ (ج) استعادة سلطة الدولة بشكل تام؛ (د) بدء إصلاح القطاع الأمني. وفي نفس القرار، طلب إلى مجلس الأمن أيضاً أن أضع خطة عمل استراتيجية تتضمن جداول زمنية إرشادية ومؤشرات إنجاز لرصد التقدم المحرز في إطار كل نقطة من النقاط المرجعية المشار إليها أعلاه.
- ٣ - ورغم اقتراح هذه المؤشرات أدناه، في إطار كل نقطة مرجعية، تجدر الإشارة إلى أنه بالنظر إلى أن الأطراف الإيفوارية باتت تمسك بزمام عملية السلام بالكامل، وإلى انفرادها بالحق في تحديد الجداول الزمنية لتنفيذ المهام المتبقية في إطار اتفاق واغادوغو، فليس للبعثة أي تحكّم في وتيرة سير العملية برمتها نحو بلوغ هذه النقاط المرجعية. وبالإضافة إلى ذلك، تتحكم كوت ديفوار في تمويل الجوانب الرئيسية لعملية السلام، بما في ذلك استعادة سلطة الدولة والعملية الانتخابية، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتفكيك الميليشيات، مع تقديم البعثة والشركاء الدوليين الآخرين مساعدة في سد أوجه النقص. وفي ضوء ما تقدم، يتعين اعتبار مؤشرات الإنجاز المبينة أدناه مؤشرات ذات طابع مؤقت. ويمكن توقع تطورها في سياق تنفيذ اتفاق واغادوغو. وبناء على ذلك، سأواصل صقلها وتعديلها في تقاريري المقبلة.

#### الانتخابات

- ٤ - وفق التكاليف الصادر عن مجلس الأمن، ستواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقديم المساعدة السياسية والمالية والتقنية واللوجستية إلى العملية الانتخابية



الإيفوارية في الأشهر المقبلة. كما سيواصل ممثلي الخاص تنفيذ ولاية التصديق المنوطة به التي تتسم بالحيوية لتعزيز مصداقية العملية الانتخابية. وسبق للأطراف أن حددت المراحل الرئيسية المؤدية إلى إجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافة في اتفاق واغادوغو واتفاقاته التكميلية. ولذلك، ينبغي الاحتفاظ بمؤشرات التقدم التالية لقياس ما يحرز من تقدم في العملية الانتخابية: (أ) إنجاز عملية تحديد الهوية وتسجيل الناخبين؛ (ب) تحقيق النجاح في إعادة إنشاء السجلات المدنية المفقودة أو المُلغاة؛ (ج) اتخاذ مركز القيادة المتكاملة ما يلزم من ترتيبات لتوفير الأمن خلال العملية الانتخابية بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛ (د) وضع قائمتي الناخبين المؤقتة والنهائية؛ (هـ) إصدار بطاقات الهوية الوطنية وبطاقات الناخبين وتوزيعها؛ (و) نشر قائمة الناخبين النهائية ورسم الخريطة الانتخابية الجديدة؛ (ز) إعداد مواقع التصويت البالغ عددها ١١ ٠٠٠ موقع، بما في ذلك نقل المواد الانتخابية الحساسة وغير الحساسة إلى هذه المواقع؛ (ح) إجراء الحملة الانتخابية وعملية الاقتراع ذاتها، بما في ذلك إعلان النتائج.

### نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتفكيك الميليشيات

٥ - لجأت الأطراف الإيفوارية في إطار اتفاق واغادوغو واتفاقاته التكميلية إلى نماذج لإجراء عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تختلف عن عمليات نزع السلاح التقليدية. وطلب مجلس الأمن في قراره ١٨٦٥ (٢٠٠٩) إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن تواصل دعم المؤسسات الإيفوارية المسؤولة عن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعمليات الرامية إلى تفكيك الميليشيات. وستسترشد العملية في قيامها بذلك بالمهام المحددة في اتفاق واغادوغو، ولا سيما الاتفاق التكميلي الرابع.

٦ - وجرى الاحتفاظ بمؤشرات الإنجاز التالية لتقييم التقدم المحرز في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وكذلك في تفكيك الميليشيات وتسريحها: (أ) توصيف ٥ ٠٠٠ فرد من أفراد "القوى الجديدة" وتجميعهم في أربعة مواقع في الشمال؛ (ب) نشر ٣ ٤٠٠ فرد من أفراد الشرطة والدرك التابعين "للقوى الجديدة" تحت إشراف مركز القيادة المتكاملة؛ (ج) قيام مركز القيادة المتكاملة بتخزين الأسلحة تحت إشراف القوات المحايدة؛ (د) توصيف الميليشيات ونزع سلاحها؛ (هـ) دفع مجموعة حوافر للتسريح قدرها ١ ٠٠٠ دولار للمقاتلين السابقين والميليشيات السابقة؛ (و) إعادة دمج المسرحين من المقاتلين والميليشيات.

## استعادة سلطة الدولة

٧ - كان أهم إنجاز تحقق في مجال استعادة سلطة الدولة منذ توقيع اتفاق واغادوغو في عام ٢٠٠٧ هو عودة معظم الموظفين العموميين الذين نزحوا خلال النزاع وعددهم ٤٠٠ ٢٤ موظف. إلا أن الموظفين العموميين الذين أعيد نشرهم ما زالوا لا يتحكمون بعد تحكما فعلياً في الإدارة المحلية. وما زال يتعين على قادة المناطق التابعة "للقوى الجديدة" تسليم القيادة إلى السلطات المحلية.

٨ - واستناداً إلى الأهداف المحددة المبينة في الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو، ترد فيما يلي مؤشرات الإنجاز الرئيسية في هذا المجال: (أ) إعادة نشر السلطات المحلية على نحو فعال وكامل؛ (ب) نقل السلطة من قادة المناطق إلى السلطات المحلية؛ (ج) تطبيق مركزية شؤون الخزانة في الشمال؛ (د) نشر وحدات مختلطة للشرطة والدرك في الشمال؛ (هـ) نشر قضاة وكتابة محاكم مدعومين بالشرطة القضائية من المتوقع أن يضطلعوا بدور في البت في المنازعات الانتخابية؛ (و) نشر موظفي الإصلاحات ومديري السجون؛ (ز) نشر الموظفين العموميين الآخرين، بمن فيهم موظفو الوزارات التنفيذية.

## بدء إصلاح القطاع الأمني

٩ - بموجب اتفاق واغادوغو، يتوقع أن تنضم عناصر "القوى الجديدة" التي تنطبق عليها الشروط إلى صفوف قوات الدفاع والشرطة والجمارك الإيفوارية الموحدة قبل الانتخابات وبعدها. وطلب مجلس الأمن في قراره ١٨٦٥ (٢٠٠٩) إلى عملية الأمم المتحدة أن تقدم، بالاشتراك مع سائر الشركاء الدوليين، المساعدة إلى الأطراف الإيفوارية فيما تبذله من جهود لبدء إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك عن طريق إرساء تدابير بناء الثقة ضمن إطار أوسع نطاقاً قوامه الحكم الديمقراطي والرقابة على القطاع الأمني، وإعادة توحيد الجيش، وإنشاء قوات مسلحة وأجهزة أمنية إيفوارية قادرة على أداء مهامها وذات توجه جمهوري، حيث ستشكل عنصراً أساسياً في استقرار كوت ديفوار في المدى الطويل. وفي الوقت نفسه، يرتبط إصلاح القطاع الأمني ارتباطاً عضوياً بالنقاشات الجارية بين الأطراف الموقعة على اتفاق واغادوغو بشأن المسائل العالقة المتصلة بإعادة التوحيد، بما في ذلك مستقبل قادة المناطق التي تسيطر عليها القوى الجديدة.

١٠ - مؤشرات التقدم المقترحة أدناه مستمدة أساساً من الاتفاق التكميلي الرابع: (أ) اكتمال المفاوضات بشأن قضايا إعادة التوحيد؛ (ب) اعتماد جميع المراسيم ذات الصلة التي تحكم إعادة توحيد الجيشين؛ (ج) التشغيل الكامل لمركز القيادة المتكاملة؛ (د) إدماج

عناصر "القوى الجديدة" التي جندت في عام ٢٠٠١ في صفوف الجيش الوطني الجديد؛ (هـ) نشر وحدات الشرطة والدرك المختلطة لكفالة أمن العملية الانتخابية.

١١ - وتلخص المصفوفة الواردة أدناه، تحت كل نقطة من النقاط المرجعية المعتمدة، مؤشرات التقدم المقترحة، وسأوردها رفقة تقاريري المقبلة من أجل إطلاع أعضاء مجلس الأمن على آخر المعلومات بشأن التقدم المحرز في إطار كل بند على حدة.

النقاط المرجعية	مؤشرات التقدم
نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم/تفكيك الميليشيات	<ul style="list-style-type: none"> <li>• توصيف ٥ ٠٠٠ من عناصر "القوى الجديدة" وتجميعهم في أربعة مواقع في الشمال</li> <li>• نشر ٣ ٤٠٠ من عناصر الشرطة والدرك التابعة "للقوى الجديدة"، تحت إشراف مركز القيادة المتكاملة</li> <li>• قيام مركز القيادة المتكاملة بتخزين الأسلحة تحت إشراف القوات المحايدة</li> <li>• توصيف جماعات الميليشيات وتفكيكها</li> <li>• دفع مجموعة حوافز التسريح بقيمة ١ ٠٠٠ دولار إلى المقاتلين السابقين والميليشيات السابقة</li> <li>• إعادة إدماج المقاتلين المسرّحين والميليشيات المسرّحة</li> </ul>
الانتخابات	<ul style="list-style-type: none"> <li>• اكتمال عملية تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم</li> <li>• النجاح في إعادة إنشاء سجلات الحالة المدنية المفقودة أو المثلثة</li> <li>• قيام مركز القيادة المتكاملة، بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بإرساء الترتيبات اللازمة لاستتباب الأمن خلال العملية الانتخابية</li> <li>• وضع قائمتي الناخبين المؤقتة والنهائية</li> <li>• إصدار بطاقات الهوية الوطنية وبطاقات الناخبين وتوزيعها</li> <li>• نشر قائمة الناخبين النهائية وإعداد الخريطة الانتخابية الجديدة</li> <li>• إعداد مواقع التصويت البالغ عددها ١١ ٠٠٠ موقع، بما في ذلك نقل شحنات المواد الانتخابية ذات الطابع الحساس وغير الحساس إلى المواقع</li> <li>• تنظيم الحملة الانتخابية وعملية الاقتراع نفسها، بما يشمل إعلان النتائج</li> </ul>

النقاط المرجعية	مؤشرات التقدم
إعادة بسط سلطة الدولة كاملة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إعادة نشر أجهزة السلطات المحلية بشكل فعال وكامل</li> <li>• نقل مقاليد السلطة من قادة المناطق إلى السلطات المحلية</li> <li>• تطبيق مركزية شؤون الخزانة في الشمال</li> <li>• نشر وحدات الشرطة والدرك المختلطة في الشمال</li> <li>• نشر القضاة وكتابة المحاكم، مدعومين من الشرطة القضائية، نظرا لدورهم المتوقع في البت في المنازعات الانتخابية</li> <li>• نشر موظفي السجون ومديريها</li> <li>• نشر موظفين عموميين آخرين، بمن فيهم موظفو الوزارات التنفيذية</li> </ul>
بدء إصلاح القطاع الأمني	<ul style="list-style-type: none"> <li>• اكتمال المفاوضات بشأن قضايا إعادة التوحيد</li> <li>• اعتماد جميع المراسيم ذات الصلة النازمة لإعادة توحيد الجيشين</li> <li>• التشغيل الكامل لمركز القيادة المتكاملة</li> <li>• إدماج عناصر "القوى الجديدة" التي جندت في عام ٢٠٠١ في صفوف الجيش الوطني الجديد</li> <li>• نشر وحدات الشرطة والدرك المختلطة لكفالة أمن العملية الانتخابية</li> </ul>

## المرفق الثاني

## عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩

عنصر الشرطة	العنصر العسكري		المراقبون العسكريون	البلد
	وحدات الشرطة المشكلة الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون		
		١١	١١	الاتحاد الروسي
٣				الأرجنتين
٩	٣٧٥	١٠٦٥	١٠٥٠	الأردن
		٢	٢	إكوادور
٣		٢	٢	أوروغواي
		٥	٢	أوغندا
		٢	٢	أيرلندا
		١٠	٢	باراغواي
١	١٢٥	١١٤٨	١١٢٦	باكستان
		٧	٣	البرازيل
٤	٢٥٠	٢٧٣٣	٢٧٠٩	بنغلاديش
٣٨		٤٣٥	٤٢٠	بنن
١٨				بوروندي
		٢	٢	بولندا
		٤	٤	بوليفيا (جمهورية - المتعددة القوميات)
		٣	٣	بيرو
١٨				تركيا
٢٤		٣	٣	تشاد
٩		٣٢٢	٣٠٩	توغو
		١٠	٣	تونس
		٢	٢	جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية
١٠				جمهورية أفريقيا الوسطى
٢٠				جمهورية الكونغو الديمقراطية
		٣	٢	جمهورية تنزانيا المتحدة
		٣	٣	جمهورية مولدوفا

عنصر الشرطة	العنصر العسكري			البلد		
	وحدات الشرطة المشكلة الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون	ضباط أركان جنود		المراقبون العسكريون	
		٤		٣	جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية	
٤٥				١	جيبوتي	
٣					رواندا	
		٧		٧	رومانيا	
		٢		٢	زامبيا	
		١		١	زمبابوي	
		٣		٣	السلفادور	
٣٦		٣٣٦	٣٢١	٧	السنغال	
٤					سويسرا	
		٣		٣	صربيا	
		٣		٣	الصين	
		٣		٣	غامبيا	
٤		٥٤٨	٥٣٥	٧	غانا	
		٥		٥	غواتيمالا	
		٣		٣	غينيا	
١٠		١٨٢	١٧١	٩	فرنسا	
		٧		٣	الفلبين	
٢٧					الكاميرون	
		٢		٢	كرواتيا	
٩					كندا	
٢					ليبيا	
		٧٢٥	٧٢٢	٣	المغرب	
		٢		٢	ناميبيا	
٥٩		٣٩٢	٣٨٢	٤	النيجر	
		٨		٨	نيجيريا	
		٨		٨	الهند	
٦		٨		١	اليمن	
٣٦٢	٧٥٠	٨٠٢٤	٧٧٤٥	٩٢	١٨٧	المجموع

خريطة